التصفية الفكرية للانتهازية مهمة قائمة في كل وقت وحين وفي جميع الظروف، وهي الاهم في نهاية المطاف.

وبالمقابل، فان الانتهازية، وخاصة النوع السياسي الحديث منها، تقوم باستمرار بتخريب فكرى وثقافي لا تجوز الاستهانة به. فهي لا تكف عن تركيب "النظريات" بشكل مصطنع واشاعة الافكار المضللة وبث الاراء المعرقلة للثورة.. الشيء الذى يتطلب من الحركة الثورية نضالا فكريا وثقافيا متواصلا، بحيث تتمكن من مصاحبة الحسم السياسي مع الانتهازية بالتصفية الفكرية لها، من أجل حماية الجماهير من الافكار والمواقف الانتهازية والحيلولة دون "ثلوث" الرأى العام بها. ومن بين الوسائل التي تعتمدها الحركة الثورية في مثل هذا النضال: كتابة التاريخ السياسي للانتهازية بشكل مفصل وتعميمه على الرأى العام، وتعرية وتفنيد كل أدبياتها مهما كانت تافهة، والكشف عن التاريخ السياسي الشخصي للانتهازيين، وخاصة الكبار منهم، ليحاط الشعب علما بماضيهم ونوعية أعمالهم وارتباطاتهم، وبكل ما صدر عنهم من تخريب في حق قضية الشعب...

قد لا تكون المعركة لتصفية الانتهازية سياسيا وفكريا معركة "ممتعة"، وقد لا تكون معركة بطولة.. الا أنها معركة ضرورية، اذ أن حماية الثورة من المخاطر الانية والمستقبلية، تبقى اعتبارا لا يرقى فوقه أى اعتبار...

★

ـ معطيات أولية حول الخيانات الاساسية التي تعرض لها نضال شعبنا ـ

مؤامرات ومساومات "الزعماء" الانتهازيين

ان نضال الشعب المغربي من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية، نضال طويل وعريق، سجل فيه هذا الشعب بطولات خالدة، سواء خلال مرحلة الكفاح ضد التواجد الاستعمارى المباشر، أو خلال مرحلة الكفاح من أجل السيادة الوطنية وسيادة الشعب، وقدم فيه بسخاء تضحيات جسام، وأفواج تلو أفواج من الشهداء والمعتقلين والمختطفين ومجهولي المصير والمنفيين والمشردين...

ان هذا النضال قد تعرض غير ما مرة، وفي منعطفات حاسمة، للاجهاض والانتكاسة والتأخر عن غاياته الاساسية: تحرير البلاد من الهيمنة الاجنبية واسترداد سيادة الشعب. ولهذه الانتكاسات أسبابها الموضوعية ولاشك.. كما أنها تعود فيما تعود اليه الى ضعف ذاتي في الحركة الثورية وعدم نضج شروط بروز الحزب الثورى الطليعي المتكامل البنيان، ولكنها ترجع أيضا للخيانات والتآمرات والتقلبات الانتهازية التي تصدر لها ما سمي "بالزعماء التاريخيين" الذين يتحملون مسؤوليات شخصية بالغة الخطورة في تلك الانتكاسات، اذ أن الامر يتعلق بخيانات واضحة وثابتة. وهذه حقيقة تاريخية يدفعنا الواجب النضالي للكشف عنها أمام المناضلين والجماهير الشعبية، بغرض الوعي والاستفادة، وتصحيح المسيرة النضالية بعزل "الزعماء" الانتهازيين والخونة بشكل نهائي، وتعرية أعمالهم

التخريبية المتواطئة مع قوى الاستعمار الجديد والرجعية، والحيلولة دون اجهاضهم مجددا للمد الثورى الجماهيرى الزاحف ببلادنا.

واننا اذ نقبل على هذا العمل التوضيحي، فاننا واعون تمام الوعي بطبيعة عدونا الاساسي ومصممين على عدم اتاحة الفرصة له للركوب على هذا التوضيح، وسوف لن نطرح من معطيات سوى ما يعرفه ويدركه هو وزمرة "الزعماء" الانتهازيين، ويجهله الرأى العام والجماهير الشعبية، لان الحقيقة تكتم عليها لحاجة في نفس يعقوب.

ولذلك، فاننا سنتجنب ذكر بعض الاسماء البريئة، وسنضطر للاحتفاظ ببعض الادلة والثوابت الى أن يحين الوقت المناسب لطرحها، كما أننا لن نطرح اليوم سوى ما هو مؤكد وثابت وتتوفر بشأنه الحجج المادية القاطعة ـ بما فيها تلك المكتوبة بخط يد المعنيين ـ تاركين الاستنتاجات والتخمينات الاضافية للمناضلين والرأى العام. ومن أجل كل هذا، سنكتفي بانتقاء بعض الاحداث والمنعطفات الاساسية على النحو التالي:

★ ★ ★

أ) التآمر على استقلال البلاد:

من الحقائق التاريخية الثابتة، أن تحالف الاقطاعية المغربية والنظام الذى يمثلها مع الاستعمار الجديد، قد تمكن في منتصف الخمسينات من اجهاض الثورة الوطنية المغربية المتصاعدة، وحرمان الشعب من تحقيق استقلاله والاستفادة من نتائج هذا الاستقلال، عن طريق حبك مؤامرة الاستقلال الشكلي، وتركيز المصالح الاجنبية ورعايتها بواسطة الطبقة الاقطاعية/ الرأسمالية المستبدة والعميلة. الا أن الحقيقة التاريخية تقول أيضا أن بعض "الزعماء الوطنيين" كان لهم نصيب أساسي ودور فعال في مختلف أشواط المؤامرة وعملية الاجهاض هذه:

١ ـ مفاوضات "ايكس ليبان" والدور الشخصي البارز الذى لعبه عبد الرحيم بوعبيد مثلا في ترتيبها والدفع بالنتائج المعروفة التي آلت اليها. وفي هذا المجال لا تنقص الشهادات الموثوقة ولا محاضر الجلسات المكتوبة لاثبات هذه التهمة.

٢ ـ تصفية أبرز وأنظف وأشرف المناضلين الوطنيين والمقاومين الحقيقيين تصفية جسدية، لا لشيء الا لانهم أدركوا أبعاد المؤامرة واستعدوا لمواجهتها.. هذا

بموازاة مع خطة التمييع بالاغراءات المادية والمعنوية التي أشرف عليها "زعماؤنا"، انطلاقا من مواقع القصر: توزيع "لاكريمات" والمناصب الادارية وعقد الصفقات المشبوهة، وضرب كرامة المناضلين وتمييع أخلاقهم وعلاقاتهم بالشعب...

٣ ـ واستهدفت هذه الخطة في الحقيقة تشتيت تنظيمات المقاومة بالترهيب والترغيب، كما استهدفت حل جيش التحرير باتفاق مع القصر، الذى احتضن كل "الزعماء" بدون استثناء وفتح لهم أبواب استغلال النفوذ والتآمر على تنظيمات الشعب ومصالحه العليا (*).

٤ ـ والمؤامرة ضد جيش التحرير التي حبكها الاستعمار الجديد والحكم، وزكاها وساهم فيها "الزعماء" الانتهازيون، لم تستهدف هذا الجيش الشعبي في حد ذاته، ولم تشرد مناضليه وجنوده وعائلاتهم وحسب، بل استهدفت أولا وقبل كل شيء منع تحرير البلاد وضرب سيادتها واجهاض مشروع الكفاح الوحدوى المشترك في ساحة المغرب العربي. والجدير بالذكر أن كل هذه الاجراءات التصفوية قد تمت في ظل ما يسمى بـ"الحكومات الوطنية".

ب) سلسلة المساومات والتآمرات على كفاح الجماهير من أجل التحرر والديموقراطية والسيادة الشعبية

اذا كانت مجمل هذه المؤامرات الاستعمارية الجديدة قد أدت الى افراغ الاستقلال من مضمونه الحقيقي من جهة، والتمهيد لما سمي بـ"انقلاب القصر" الذى تركز به الحكم المطلق في بداية الستينات واستحوذ على جميع السلطات وبنى ونظم أجهزته القمعية.. فان الشعب المغربي وطلائعه التقدمية والثورية، لم تنطل عليه تلك المؤامرات، وأدرك جيدا أن استقلاله قد سرق منه، وشرع في نفس الفترة في تنظيم نفسه لخوض نضاله الديموقراطي الثورى من أجل التغيير الجذرى للهياكل الاستعمارية الاقطاعية القائمة.. وهذا هو المعنى العميق للفرز الاول الذى تم في صفوف الحركة الوطنية من خلال تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كاطار عام لهذا النضال.

وفي بداية الستينات أيضا، ومع تصاعد المد النضالي الجماهيرى العارم،

(*) انظر مذكرات محمد البصرى التي نشر جزء منها في "الاختيار الثورى"، العدد: ٥٣ و٥٤، سنة ١٩٨١، والتي يعترف فيها جهرا بعلاقته مع القصر خلال تلك الفترة، والدور الذى لعبه من هذا الموقع.

كانت فعلا حظوظ كبيرة متوفرة للاستفادة من أخطاء الماضي وبناء أداة ثورية تقود نضال الجماهير نحو أهدافها المنشودة (انظر النقد الذاتي في "الاختيار الثورى" للشهيد المهدى بنبركة –١٩٦٢–) ٠وعلى العكس من ذلك وعوض قيادة في مستوى الظرف – ونعني بالقيادة : الخط الثورى الواضح ، والمشرفين على تنفيذه – تعرضت الحركة التقدمية مرة أخرى للتآمر من أعلى والانتكاسة كما تجلى في أحداث ١٩٦٣ وما ترتب عنها من تشتيت للتنظيمات الحزبية الفتية وتنكيل بالمناضلين ، وتفتيت للهيكل الحزبي عامة٠ وكان ذلك تدشينا لسلسلة طويلة من المساومات والتآمرات التي مارسها "الزعماء" الانتهازيون في حق طلائع الشعب وتنظيماته السياسية والاجتماعية، نذكر منها الوقائع الاساسية الاتية :

١ – مؤامرة ١٩٦٣ :

صحيح أن الحكم الرجعي ، حليف الاستعمار الجديد ، كان يتربص الفرصة لالحاق الضربة بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الممثل الشرعي لكفاح الشعب المغربي والمجسد لطموحاته في استكمال التحرر الحقيقي وسيادة الوطن والشعب ، ولكن الحقيقة التاريخية تقول أيضا أن لبعض "الزعماء" مسؤولية أساسية في هاته المؤامرة٠ فبعد أن ساهموا في تزكية الحكم المطلق وقبلوا بالمناصب والاغراءات التي قدمها لهم ، وزكوا وشاركوا في ضرب تنظيمات المقاومة وجيش التحرير وتمييعها ، لم تعد لهذا الحكم أى مصلحة في استمرار التحالف المكشوف معهم بعد أن قضى بهم حاجته٠٠ فأقبل على حل حكومتهم وأبعدهم من مراكز السلطة والنفوذ٠ ومنذ ذلك الحين لم يعد من همّ لدى الزعامات والتكتلات الانتهازية سوى العودة للسلطة كمصلحة ذاتية أساسية ، وبغض النظر عن طرق الوصول اليها ومهما كان الثمن الذى يدفع جماهيريا وسياسيا ، أى باستخفاف كامل تجاه تنظيمات الجماهير ومناضليها وشهدائها٠٠ فكل ذلك بالنسبة اليهم مجرد أدوات ضغط يمكن استعمالها انطلاقا من مواقع "قيادتها" ، خدمة للمصلحة الذاتية في الوصول الى الحكم ، بأى ثمن ، ومطية لتحقيق أغراضهم الشخصية الانانية٠

هكذا وفي نفس الوقت الذى انطلق فيه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الحزب التقدمي الفتي ، في توعية الجماهير بأهدافها ، وتنظيمها ورص صفوفها من أجل النضال الثورى السليم والواضح، كان هؤلاء "الزعماء" منهمكين في حبك مخطط انقلابي في الخفاء ، يمكنهم من السطو على السلطة، بعد استعمال الحزب وجماهيره مجرد أداة لـ"تسخين الطرح" كما يقولون٠ والافظع والاخطر أنهم طلبوا مساهمة ومساندة الامبريالية والاستعمار الجديد للمخطط المذكور ، مستعملين زخم النضال الشعبي لاقناعها بهشاشة النظام ، وطارحين أنفسهم بديلا له لحماية مصالحها

ورعايتها ، مقابل تزكيتها ومساهمة بعض عملائها في العملية (*)٠

وكانت النتيجة مجسدة في الضربة المفاجئة التي تعرضت لها قواعد الحزب ، وفشل المخطط المغامر في آن واحد ، وتفتيت التنظيمات الحزبية، وعزلها عن الشعب ، وتقوية الحكم أكثر مما كان عليه ، والزج بمئات المناضلين في المعتقلات وتعريضهم للتعذيب والقتل والتشريد – وهم يجهلون كل شيء عن المخطط المذكور – وتلك ضربة قاصمة لم ينهض الحزب من رواسبها وعواقبها الا بعد سنين طويلة ، وبعد أن ضيع فرصة ذهبية في التجذر وسط الجماهير غداة الاستقلال الشكلي ، وبناء نفسه بديلا ثوريا ، وهي فرصة لن تعوض٠٠٠

٢ – مؤامرة ١٩٧٢ – ١٩٧٣ :

وعندما استرجع الحزب أنفاسه في أواخر الستينات ، وشرعت القواعد المناضلة في تجربة تنظيمية نموذجية ورائعة، مكنت الحزب من اعادة تجذير تنظيماته وسط الفلاحين والعمال والمثقفين والشباب ، عمل "الزعماء" الانتهازيون بارتجالهم وتهورهم بدافع من شغفهم في الوصول السريع الى السلطة، على اجهاض التجربة وتحميلها ما لم يكن من الممكن أن تحتمله ، والقفز على مراحل النضال الطبيعية٠٠ وكانت النتيجة مرة أخرى فشل المحاولة التنظيمية الرائعة هذه ، وتعريض مئات المناضلين للاعتقال والتشريد ، وأغلبهم يجهل خبايا الامور ، وانتهت التجربة بالثمن الباهظ الذى خلفته محاكمة مراكش الكبرى كمؤامرة نظمها الحكم ضد الاتحاد وسهل ومهد لها "الزعماء" الانتهازيون٠

لكن صمود المناضلين الثوريين وصدقهم ومصداقيتهم عند الجماهير الشعبية مكن الحزب من انطلاقة تنظيمية سليمة جديدة، بعد قرارات ٣٠ يوليوز ، وانطلقت الخلايا في عملها السياسي والجماهيرى لتشمل مرة أخرى جل القطاعات الحية الاساسية، على أسس من التوجيه السياسي الواضح والمبادئ التنظيمية السليمة٠

في تلك الاثناء ، كان "الزعماء" الانتهازيون منهمكين في مؤامراتهم الخفية والسرية على المناضلين ، وذهب بهم الغرور واللهث وراء السلطة الى درجة ربط العلاقات مع العميل والسفاح أوفقير والامبريالية والتورط في المخطط الانقلابي لسنة ١٩٧٢ – كما تكشف عن ذلك بعض الوثائق المكتوبة – ٠ وسيتضح فيما بعد أن الاسراع

(*) وفي هذا الاطار تمت لقاءات رسمية مع الامبريالية، عبر مسؤول فرنسي أساسي في سفارة فرنسا بالرباط، أكد فيها "الزعماء" ضمانة استمرارية المصالح الفرنسية مقابل مساهمة بعض الضباط المعروفين بولائهم لفرنسا في المخطط الانقلابي٠

في تفجير أحداث ٣ مارس ١٩٧٣، بمبادرة من هؤلاء "الزعماء"، كان الهدف منه محاولة استدراك الوضع بعد فشل المخطط الانقلابي، لاحداث التوتر و"تسخين الطرح" لعل جزءا من الجيش يواصل العملية الانقلابية بعد أن يضطر الحكم لادخاله المعركة لمواجهة الثورة... وكانت النتائج الوخيمة للتآمر الانتهازي على النحو التالي:

ـ فشل المخطط الانقلابي والاجرام في حق عشرات الجنود والضباط الوطنين المخلصين من أمثال كويرة وأمقران الذين وضعوا ثقتهم في "الزعماء" الانتهازيين.

ـ اتاحة الفرصة للحكم الرجعي لضرب التنظيمات الحزبية والنقابية والجماهيرية عامة لتشتيتها وتفتيت هياكلها مرة أخرى، وهي بريئة وبعيدة كل البعد عن المخطط الانقلابي ولا تدرك لا خلفياته ولا أغراضه الخطيرة، وخسارة أصلب وأعتد المناضلين والاطر الثوريين المحنكين والمجربين والمؤمنين والمكافحين من أجل ثورة شعبية حقيقية، والذين ساهموا بصدق وامتثال عاليين في تجربة ٣ مارس.

ولقد رأينا جميعا كيف تنصل كل الزعماء الانتهازيين من مسؤولية التجربة القاسية والمغامرات التي يحبكونها، لكنهم يتجنبون دائما خوضها بأنفسهم ويجازفون بأرواح غيرهم فيها.. وانصرفوا مجددا في حبك مؤامراتهم، سواء من خلال الالتحاق بمخططات الحكم جهرا، أو عن طريق النقد الذاتي الكاذب والمسايرة من أجل الاندساس وسط الحركة الثورية مجددا والاستفادة منها لخدمة نفس الاغراض الذاتية الانانية.

٣ ـ مؤامرة ١٩٨٣:

وهي التي تجلت من جهة في التحالف والتواطؤ مع الحكم علانية وفي واضحة النهار لقمع واعتقال المناضلين والمسؤولين الاتحاديين في محاولة يائسة للانفراد بالحزب وافراغه من أي محتوى تقدمي (أحداث ٨ ماي الماضي)، ومن جهة ثانية في التورط مجددا في مخطط انقلابي أمبريالي انتهى بالفشل مع تصفية السفاح الدليمي.. وبذلك يكون "الزعماء" الانتهازيون الذين استمروا مندسين في صفوف الحركة التقدمية سنين طويلة، مستعملين هالة "الوطنية" و"الرصيد" و"الخارج" و"المنفى" و"الامن" لاحاطة أنفسهم بسياج من الابهة والاساطير قد كشفوا عن هويتهم الحقيقية وبرزوا بوجههم التآمري/ المساوم الحقيقي، ضمن حلقة من حلقات مسلسلهم التآمري الطويل، الذي ألحق بالغ الاضرار بنضال الشعب المغربي المستميت ضد هيمنة الامبريالية والحكم الرجعي المطلق.

وترتب عن هذه المؤامرة الاخيرة نتيجة واحدة على الاقل، سارة وايجابية ألا وهي: عزل الزعماء الانتهازيين بشكل نهائي من الصف الوطني التقدمي وطردهم

منه (*) وتصفيتهم السياسية التي لا زالت في حاجة ماسة الى المتابعة والملاحقة، خدمة للمصالح العليا للوطن والشعب.

٤ ـ سلسلة المساومات والخيانات السياسية،

كما تجلى ذلك في علاقة الحوار والتفاوض مع الحكم، خفية عن التنظيمات والهيئات الشرعية للحزب، والقرارات السياسية الفوقية المنحرفة التي ساهم فيها أو زكاها على الاقل، كل الزعماء الانتهازيين، نذكر من بينها الاكثر خطورة، مثل مفاوضات ١٩٦٥ على ظهر الانتفاضة الشعبية والتي انتهت باطلاق سراح البعض واعدام البعض الاخر، و"الوحدة" التخريبية مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل، ومفاوضات ٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و١٩٧٤، وتغيير اسم الحزب والانحراف بخطه التقدمي فوقيا، والتحالف المشبوه مع الحكم وذلك في اطار ما سمي بـ"مسلسل التحرير والديموقراطية" الى غير ذلك من القرارات الانفرادية الانتهازية التي تخدم مصالح هؤلاء المتسلطين، وتسمح لهم بالمناورة والخداع، باسم الوطنية والتقدم...

هذه هي بعض الحقائق التي نتحمل مسؤولية طرحها اليوم، حبرا على ورق ليس بقصد الاساءة لاحد، أو بنية الانتقام لشهدائنا وجماهيرنا الشعبية، لان الانتقام ليس من شيم الثوريين، ولكن لان هذا هو واجبنا: واجب طرح الحقيقة كما هي، والكشف عن بعض المعطيات التي يدركها الحكم والانتهازيون، وتجهلها الجماهير الشعبية والرأي العام، وواجب النضال السياسي والفكري ضد الانتهازية وأعمالها التخريبية البالغة الخطورة، من أجل عزلها وحماية الساحة النضالية منها، والوعي بطبيعتها ومحاربة تآمراتها الحالية والمستقبلية، لان التجربة علمتنا أن لا نصر للثورة والشعب بدون تصفية الخونة والعملاء تصفية فكرية وسياسية كاملة.

اننا مرة أخرى نتحمل كامل المسؤولية في "صك الاتهام" هذا الذي نطرحه ضد "الزعماء" الانتهازيين، وهو ليس مجرد كلام في الهواء، لكنه كلام الصدق والحجة الثابتة، ونحن نتحدى هؤلاء في الرد، أو محاولة التنكر، أو المجابهة العلنية.

★

(*) وعلى رأسهم محمد البصري وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمان اليوسفي وغيرهم من رموز الانتهازية والاحتراف السياسي...